الاندماج كآلية حديثة لتطوير القطاع المصرفي السعودي

Merger as a Modern Mechanism for the Development of the Saudi Banking Sector

د. إبراهيم بن مذكر بن صالح العتيبي

قسم القانون – جامعة تبوك – المملكة العربية السعودية

Imathker@ut.edu.sa

ORCID: https://orcid.org/0000-0002-8035-0283

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/١/١١

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٤/٥/١٢

الملخص

الاندماج المصرفي يعد ذو أهمية بالغة في الاقتصاد المعاصر، خاصة في سياق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. يهدف الاندماج المصرفي إلى تحقيق تكتلات مصرفية كبرى، قادرة على المنافسة الدولية، وتقديم خدمات مالية متميزة، مما يزيد الثقة لدى المتعاملين ويحافظ على مدخراتهم. يُعتبر الاندماج آلية للتصدي للمؤسسات المالية الأجنبية وتعزيز البنية المالية للبنوك الوطنية. وتكمن في تقييم مدى فاعلية الاندماج في تطوير القطاع المصرفي السعودي وتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، والحاجة إلى تنظيم قانوني يضبط هذه العملية ويدعم خلق كيانات مصرفية عملاقة تواكب التطور العالمي. تأتي دور الاندماج في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين أداء القطاع المصرفي. ويهدف إلى التأكيد على دور الاندماج كأداة رقابية وفاعلة في القطاع المالي، وإبراز قدرته على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية للمصارف والمزايا الكبيرة التي توفرها للبنوك من حيث تحقيق الاستقرار المالي وتطوير الأسواق. التوصل إلى عدة نتائج منها أن الاندماج يسهم في تطوير القطاع المصرفي، خلق كيانات مصرفية قادرة على التنمية المستدامة، وتحسين الاستقرار الاقتصادي تشمل ضرورة تبني سياسات الاندماج الفعّالة، تقديم الدعم اللوجستي للبنوك، تنظيم ورش عمل لشرح قوانين الاندماج، وتشجيع الاندماج العربي المشترك. كما يُقترح تطوير تشريع خاص بعمليات الاندماج المصرفي لتحقيق الأهداف الاستراتيجي وليس الاكتفاء بالقوانين الحالية.

الكلمات مفتاحية: التوحيد المصرفي، النمو الاقتصادي، الاستقرار المالي، القدرة التنافسية الدولية، الخدمات المالية.

Abstract

Banking consolidation is significant in the contemporary economy, especially in the context of the Kingdom of Saudi Arabia's Vision 2030. The aim of banking consolidation is to create major banking conglomerates capable of international competition, offering distinguished financial services, thereby increasing trust among clients, and preserving

their savings. Consolidation serves as a mechanism to counter foreign financial institutions and enhance the financial structure of national banks. The effectiveness of consolidation in developing the Saudi banking sector and achieving the goals of Vision 2030 is pivotal, highlighting the need for legal regulation to govern this process and support the creation of banking entities that can keep pace with global developments. The role of consolidation in promoting economic growth and improving the performance of the banking sector is evident. It aims to underscore the role of consolidation as an effective supervisory tool in the financial sector, demonstrating its ability to enhance efficiency and competitive advantage for banks, as well as the substantial benefits it offers in terms of achieving financial stability and market development. Several conclusions have been reached, including that consolidation contributes to the development of the banking sector, the creation of banking entities capable of sustainable development, and the improvement of economic stability. This encompasses the necessity to adopt effective consolidation policies, provide logistical support to banks, organize workshops to explain consolidation laws, and encourage joint Arab consolidation. It is also suggested that specific legislation for banking consolidation processes be developed to achieve strategic objectives, rather than merely relying on current laws.

Keywords: Banking Consolidation, Financial Stability, Economic Growth, International Competitiveness, Financial Services.

مقدمة

نظرا لما يشهد العالم من تطورات ونمو سريع في كافة المجالات خاصة مجالات الاستثمارات في القطاع المالي وانتشار أسواق المال والتجارية مما أدى إلى بروز ظاهرة التركيز الاقتصادي وذلك بأن تتحول الوحدات الصغيرة إلى وحدات كبيرة، فالمشروع الكبير هو المحرك الفعال لتحقيق التقدم الاقتصادي ويعد الاندماج احد هذه الوسائل الكفيلة لتحقيق التركيز الاقتصادي.

وبهذا فان الاندماج المصرفي هو أحد أهم الوسائل الحديثة التي تسهم وبشكل ملحوظ في تكوين مصارف كبيرة فكلما كبر حجم المؤسسة المصرفية كلما زاد ثقه المتعاملين فيها وفى قدرتها على تحقيق أفضل الخدمات لهم والحفاظ على مدخراتهم.

وبما أن الاندماج خير وسيلة لمواجهة المؤسسات المالية الأجنبية، وأداة بقاء أو استمرار المؤسسات المالية الوطنية في القيام بواجباتها نحو إرضاء طموح العملاء؛ فقد سعت اليه المملكة العربية السعودية من اجل تحقيق رؤيتها ٢٠٣٠ ورغبتها في مواكبة ومنافسة القطاع المالي العالمي، فقد تم الاندماج بين بنكي السعودي البريطاني " "ساب" والبنك الأول، وذلك تتابعاً لعمليات الاندماج التي تمت بين بنك القاهرة السعودية مع البنك السعودي التجاري المتحد عام ١٩٩٧م، كما استحوذت مجموعة سامبا المالية البنك السعودي الأمريكي على البنك المتحد" عام ١٩٩٩م.

أولا: موضوع البحث

ينصب موضوع البحثي على بيان أهمية الاندماج المصرفي كآلية حديثة لتطوير وتعزيز القطاع المالي السعودي وفقا لرؤيتها ٢٠٣٠، وما تمثله عملية الاندماج من ضرورة لمواكبة التطورات المختلفة في الفكر المالي العالمي، حيث أصبح ينظر إلى سياسة الاندماج المصرفي من ناحية أن المصارف الكبيرة هي الأقدر على تكوين شخصية معنوية أقوى قادرة على تقديم خدمات وأداء متميز، ولدية القدرة على التطوير والتجديد، ومواجهة المنافسة المتعددة سواء المحلية أم الدولية، ورؤية المملكة ومسايرتها للأحداث الجارية ورغبتها في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع المصرفي كان لابد لها من اتباع سياسة الاندماج وفق معايير محددة، ومواجهة أيضا عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية وتنوع خدمات هذا القطاع المصرفي وتطويرها وكذلك الاستفادة من المستحدثات المصرفية العالمية ومحاولة ابتكار أساليب فنية وإدارية تمكن المصارف السعودية من تخفيض درجة المخاطر ومواجهة المنافسة الشديدة وكذلك تقوية شبكة المعلومات المصرفية ووضعها في صورة متكاملة وتكاملية عربياً وعالمياً.

ثانيا: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في بيان أثر الاندماج المصرفي في تعزيز القطاع المالي السعودي باعتباره وسيلة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي وتلجأ المصارف من أجل تعزيز مركزها المالي في السوق إلى الاندماج مع مصارف أخرى للاستفادة من كبر حجمها واحتلال مساحة أكبر وأوسع في السوق المالي، خاصة أن توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠ جعلت المصارف لا تكتفي بدورها التقليدي، وإنما دخلت في نشاطات جديدة، والتي تعد ثمرة من ثمار تطوير المصارف لأنشطتها من أجل تطوير القطاع المصرفي والاستفادة من مزايا الاندماج.

ثالثا: إشكالية البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي المتمثل في بيان مدى فاعلية عملية الاندماج المصرفي في تطوير الاقتصاد المصرفي السعودي وفق رؤيتها الاستراتيجية الشاملة ٢٠٣٠ وطموحاتها في مواكبة التطورات في النظام المالي العالمي بل ومنافسته والتفوق عليه، ويقودنا هذا التساؤل إلى تساؤل آخر حول الطبيعة القانونية لعملية الاندماج، ومدى الحاجة إلى تنظيم خاص للاندماج المصرفي من أجل خلق تكتلات مصرفية ضخمة تواكب التطورات المصرفية العالمية؟

رابعا: أهداف وأسباب اختيار البحث

١ـ أهداف البحث: تكمن أهداف في بعض النقاط منها

أ- إبراز ثقافة الاندماج المصرفي، والتأكيد على دوره في تعزيز القطاع المالي السعودي باعتباره أداة فعالة بيده للمحافظة على سلامة القطاع المصرفي ويشكل أحد الأساليب الرقابية لمواكبة التطورات العالمية والمستمرة في النشاط المصرفي والأسواق المالية.

ب- إبراز أثر الاندماج خاصة على تحسين أداء المنظومة المصرفية السعودية والمتوافق مع رؤيتها الاستراتيجية الشاملة ٢٠٣٠، بالإضافة إلى توضيح مدى فعالية آلية الاندماج المصرفي في رفع القدرات التنافسية، والتحول نحو المصارف الشاملة التي تقدم كافة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية، والمتخصصة والاستثمارية من خلال مصرف واحد، كخطوة مهمة من أجل مواجهة المنافسة المصرفية العالمية.

٢ــ أسباب اختيار البحث وتكمن أسباب اختيار البحث في:

أ- أهمية عملية الاندماج المصرفي في السعودية، وتحولها من مجرد وسيلة إلى ضرورة ودوره في تحقيق رؤية ٢٠٣٠، وإبراز اثرها الإيجابية والسلبية والإشكاليات التي تواجه نفاذ عملية الاندماج المصرفي.

ب- حداثة ظاهرة الاندماج ودورها في إنقاذ المصارف الصغيرة والمتعثرة من الإفلاس، بل مكنتها من العودة إلى الأسواق المالية مرة أخرى بعد أن قامت بتوقير رأس المال، والسمات الملازمة لسياسة الاندماج وما توفره من وسائل بين لدفع عجلة التنمية ورواج الاقتصاد خاصة مع ظهور عصر التكتلات العالمية.

ت- أهمية تهيئة المناخ الملائم للاندماج والاستفادة من مزاياها ذلك أن زيادة حجم رأس مال المصرف الجديد يجعله قادرا على مواكبة التطورات المختلفة في الأسواق، مما يمكنه من تحقيق الأرباح إذ كلما توسع الاندماج المصرفي في الوطن العربي زاد حجم الإنتاج كلما انخفضت نفقة إنتاج الوحدة الواحدة، كما ويؤدي إلى وصول إلى مصادر تمويلية جديدة وأسواق جديدة فضلاً عن انه يخلق نوعاً من تعزيز الثقة بين المصارف والمؤسسات الدولية المالية وذلك برفع الربحية وتدنية النفقات نتيجة الزيادة القدرة التسويقية، وتحسين كفاءة مستوى أداء الخدمة المصرفية وقدرته على المنافسة الداخلية والخارجية ومجابهة المخاطر كافة.

خامسا: الدراسات السابقة

١ـ دراسة الأرياني، محمود صالح قائد (٢٠١٣): بعنوان" اندماج الشركات كظاهرة مستحدثة " دراسة مقارنة"(١).

توضح هذه الدراسة أهمية اللجوء إلى سياسة الاندماج باعتبارها ظاهرة جديدة بعد أن كانت حلم لدى الشركات المتعثرة، إلى أن أصبحت ضرورة ملحة للخروج من هاوية الإفلاس، وبينت ضرورة اللجوء اليها باعتبارها إحدى سبل إنقاذ الشركات والنهوض بالاقتصاد.

٢ــ دراسة موسى، محمد إبراهيم (٢٠٠٨): بعنوان" اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية."(٢).

حيث تهدف هذه الدارسة إلى بيان ماهية الاندماج وطبيعته القانونية وأثر العولمة المالية كدافع نحو تبنى سياسة الاندماج، موضحا دورها في تعزيز روح التنافس بالإضافة إلى بيان علاقة الاندماج بالاحتكار.

٣ــ دراسة عيد، خالد عبد القادر محمود (٢٠١٤): بعنوان "مشروعية الاندماج المصرفي والآثار المترتبة عليه"(٣).

حيث تهدف هذه الدارسة إلى بيان المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها عند الاندماج، وتأثير الاندماج على الدور الوظيفي المالي والإداري للبنوك، والتركيز على ضرورة تضافر الجهود لتحقيق عملية الاندماج لمواجهة التكتلات المالية العالمية والقدرة على المنافسة في الأسواق المالية العالمية.

٤ــ دراسة الشمري، على حسين على (٢٠١٨): بعنوان " الإشكاليات القانونية لاندماج المصارف"(٤).

حيث تناولت هذه الدراسة بيان الشروط الخاصة بالمصارف محل الاندماج، والترخيص المسبقة لعملية الاندماج، والرقابة اللازم توافرها على عملية الاندماج بالإضافة إلى بيان الآثار الناتجة عن هذه الظاهرة ومراحل إتمامها والعقبات التي تواجه تنفيذها.

سادسا: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهجين التحليلي والتأصيلي من خلال بيان ماهية الاندماج المصرفي والطبيعة القانونية له وتحليل النظريات التي تقوم عليها، وبيان صوره المختلفة، ودور تبنى سياسة الاندماج في تعزيز القطاع المصرفي السعودي في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠، ومدى فاعليتها في تشجيع الاستثمارات المالية الأجنبية، ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

سابعا: خطة البحث

المبحث الأول: التنظيم القانوني لعملية الاندماج المصرفي.

المطلب الأول: ماهية الاندماج في القطاع المصرفي.

المطلب الثاني: طبيعة الاندماج المصرفي وأشكاله.

المبحث الثاني: عوامل تنامى فكرة الاندماج المصرفي في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: سمات ونتائج عملية الاندماج المصرفي.

المبحث الأول

التنظيم القانوني لعملية الاندماج المصرفي

تزداد أهمية الاندماج المصرفي بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد الوطني، وبالتالي فدراسة عملية الاندماج تقتضى التطرق بداية إلى بيان ماهيته ودوافع اللجوء إلي هذه الوسيلة لإنقاذ الاقتصاد بل من أجل تقويته لمواكبة التطورات العالمية، وسنقسم هذا المبحث إلى مطلبين كالاتي:

المطلب الأول: ماهية الاندماج في القطاع المصرفي

المطلب الثاني: طبيعة الاندماج المصرفي وأشكاله.

المطلب الأول

ماهية الاندماج المصرفي

أصبح الاندماج وسيلة تلجأ إليها المصارف في كافة الدول، وأيا كان الغرض الذي تسعى إلى تحقيقه من وراء هذه للعقد، من تحقيق الجودة، وإحكام السيطرة، ومواجهة المنافسات الشرسة، الأمر الذي يقتضى وضع تعريف هذه الظاهرة، وصورها، وما يلزم من شروط لصحتها.

أولا: تعريف الاندماج المصرفي: تعددت تعريفات الخاصة بالاندماج المصرفي وجميعها تدور حول أنه عقد يتم بمقتضاه ابتلاع مصرف لأخر أو أكثر، أو نشأة مصرف جديد لامتزاجهما معاً بغرض تحقيق مصلحة مشتركة(٥).

ونستنتج من هذا التعريف أن الاندماج عقد يبرم بين المصارف الداخلة فيه؛ ومن ثم يلزم توافر الأركان العامة للعقد، بالإضافة إلى أن ينتج عن هذا الاندماج زوال الشخصية المعنوية للمصارف المندمجة وانتقال أصولها وخصومها إلى المصارف الجديدة.

بينما عرفه البعض الأخر بأنه تحرك جمعي نحو التكتل والتكامل والتعاون ما بين بنكين أو أكثر؛ لإحداث شكل من أشكال التوحد يتجاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر فعالية قادر على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل عملية الاندماج(٦).

وبالتالي يرى الباحث أن الاندماج هو دائما وليد اتفاق إرادي بين مصرفين، تتنوع طرق إتمامه، أي أنه اتفاق بمقتضاه إما أن يتم مزج مصرفين أو أكثر بعضهما في البعض الآخر، بحيث يؤدى ذلك إلى انقضائهما معا وانتقال جميع حقوقهما والتزاماتهما إلى

المصرف الجديد تنشأ على أنقاضهما، أو أنه اتفاق مصرف على ضم أخرى أو أكثر، تنقضي على إثره المصرف المضموم وتنتقل جميع حقوقه والتزاماته إلى المصرف الضام الذى تبقى قائم.

وبهذا فإن اندماج المصارف يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر في كيان مصرفي واحد حتى يكون لدية رأس مال كبير مما يجعله قادرا على تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة التي تسعى إليه رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تطمح إلى النهوض بالقطاع المصرفي والتي لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.

ثانيا: أهداف الاندماج: الاندماج المصرفي يعني أنه عملية انتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل كما يحاول تحقيق ثلاثة أبعاد

البعد الأول: المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين ويتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية باقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل، بالإضافة إلى أن الاندماج يعمل على الوفاء بمتطلبات الملاءمة المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل والخاصة بكفاية راس مال المصرف ومن ثم تعزز ثقة المصارف العالمية والمستثمرين الدوليين في الأسواق المالية(٧).

البعد الثاني: خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار والعائد وإدارة الموارد والدخل الجديد بشكل أكثر فعالية وكفاءة وإبداع، وذلك من خلال توفير رؤوس أموال ضخمة تكون قادرة على مواجهة المخاطر الناتجة عن الودائع والقروض، ومواكبة التطورات التكنولوجيا الحديثة لتكوين شبكة معلوماتية مهمتها معرفة ما يدور في الأسواق المالية الدولية .

البعد الثالث: إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة، ومن ثم يكتسب الكيان المصرفي الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر إشراقا من جانب العاملين بمستقبل وظيفي أكثر أمانا.

ثالثا: الشروط والضوابط التي يجب توافرها لصحة عملية الاندماج: لكى تتم عملية الاندماج بشكل صحيح وطبقا لنصوص النظام فلا بد من توافر الاتي:

١. الأخذ بمبدأ الإفصاح والشفافية: فيجب توافر المعلومات الكافية عن المصارف المشاركة في عملية الاندماج، والمراكز المالية وحجم الودائع والقروض، وقيمة الديون المتعثرة، وعدد العاملين بالنسبة لحجم العمل، والعملاء ومراكزهم المالية، وذلك بمصداقية وتوافقية مع الواقع(٨).

٢. إعداد الدراسات الكافية الوافية حول نتائج الاندماج، وتقيمها من قبل مؤسسة النقد السعودي؛ للتحقق من سلامتها ودقة نتائجها؛ ولأنها المنوط بها الرقابة على المصارف وهي التي تمنح التراخيص لها؛ حيث يحظر النظام على أي شخص طبيعي أو اعتباري أن يزاول أي عمل من الأعمال المصرفية بصفة أساسية دون أن يكون حصل على ترخيص طبقاً لأحكام نظام المراقبة(٩).

٣. العمل على تحديد وبشكل مفصل مراحل الاندماج، وإجراءاته، والمدى الزمني لإنجازها؛ لأن المصارف أداة تمويل للعمليات الاستثمارية القائمة السرعة والائتمان فضلا عن المدى الزمني لتطبيق رؤية المملكة٢٠٣٠.

٤. التنسيق الفعال بين المصارف المندمجة والمصارف الدامجة، واللوائح والأنظمة والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات، وتوفير الموارد المالية والكوادر البشرية اللازمة لتبني عمليات الاندماج المصرفي(١٠).

٥. إصلاح الهياكل المالية والإدارية للبنوك المشاركة في عملية الاندماج، وتوسيع قاعدة الملكية، ومراعاة عدم زيادة مساهمة مستثمر استراتيجي على ١٠ % من رأس مال الكيانات المندمجة، مما يتيح فرص استثمارية لصغار المدخرين، ومشاركة جميع رؤوس الأموال في التنمية المستدامة، بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الرؤية.

النظريات الاقتصادية التي تشجع وتحث على عملية الاندماج المصرفي: تعددت النظريات التي تقوم عليها هذه آلية الاندماج ومن بين هذه النظريات نظريه القيمة، ونظرية الكفاية، ونظرية الذوبان المالي والإداري، ونظرية العمليات، ونظرية الاحتكار، ونظرية بناء السيطرة، ونظرية المعلومات والإشارات، ونظرية الإزعاج أو القلق(١١).

المراحل التي تتم بها عمليه الاندماج المصرفي: تعتبر عملية الاندماج قرار استراتيجي ومصيري هيكلي، فإنها تخضع لدراسات شاملة ومتكاملة الجوانب والأبعاد منذ القيام بعمليات رسم التصورات والسيناريوهات اللازمة لإتمام عملية الاندماج بأفضل صورة ممكنة وأفضل أسلوب لتقييم البنك المندمج وأساليب سداد القيمة، ولذلك فإن قرار الاندماج المصرفي يمر بثلاثة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: تتضمن التمهيد لعملية الاندماج المصرفي من حيث إعداد البنك للاندماج، ووضع التصورات الأولية لعملية الاندماج ومتطلباتها من إعادة هيكلة للبنك والمحددات المختلفة للاندماج وسيناريوهات التفاوض من الطرف الآخر الذي يشترك في عملية الاندماج المصرفي بل دراسته دراسة وافية من حيث أوضاعه ومكانه في السوق المصرفي ويتم في هذه المرحلة معالجة كافة الاختلالات القائمة بين البنوك المزمع دمجها، ومظاهر الاختلال والقصور ونقاط الضعف، وكافة العقبات المادية وغير المادية التي تحول دون نجاح عمليات الاندماج المزمع القيام بها، وتوحيد كافة النظم واللوائح والإجراءات بين البنوك المندمجة، وتعمل هذه المرحلة على حسن إعداد وترتيب البنوك المندمجة من الداخل وتوحيد كل شيء فيها لتصبح في النهاية مصرف واحد(١٢).

المرحلة الثانية: الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومواجهة التأثيرات الإيجابية والسلبية المترتبة عن هذا الإعلان سواء من جانب المصارف المنافسة أو من جانب العملاء أو من جانب السوق المصرفي ككل، وفي هذه المرحلة يتم اكتساب البنوك المندمجة قدرات أعلى وأرقى عما كانت عليه من قبل

المرحلة الثالثة: ويتم فيها تقدير وتحديد الآثار المتولدة من عملية الاندماج وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد ومدى تأثيره على السوق المصرفية وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة، والمزايا المحققة للكيان المصرفي بعد إجراء عملية الاندماج. وتقدير المزايا التي ستعود

على الكيان المصرفي الجديد بعد عملية الاندماج، وفي هذه المرحلة عادة ما يتطلع البنك الدامج إلى إجراء مزيد من عميات الاندماج كوسيلة لتحقيق طموحاته، ومواجهة المنافسة القوية في الأسواق المالية المحلية والدولية التي تجعل قرار مواصلة الاندماج واقعا حقيقة(١٣).

المطلب الثاني

طبيعة الاندماج المصرفي وأشكاله

أولا: الطبيعة القانونية للاندماج المصرفي: فقد اختلف الفقه حول تحديد الطبيعة القانونية للاندماج إلى عدة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يرى أصحاب ذا الاتجاه أن الاندماج يعتبر عقد بين مصرفين أو اكثر يؤدى إلى انقضاء المصرف المندمج وانتقال ذمته المالية بأصوله وخصومه إلى المصرف الدامج أو الجديد الناتج عن عملية الاندماج وبالتالي فانه يتسم بالطبيعة الاتفاقية(١٤).

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الاندماج يعتبر بمثابة انقضاء مبتسر للمصرف المندمج وانتقال كافة أصوله إلى المصرف الدامج أو الجديد وبالتالي فإنه يؤدى إلى زيادة في رأس المال لانتقال الذمة المالية بكافة عناصرها(١٥).

الاتجاه الثالث: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الاندماج على الرغم من أنه يؤدى إلى فقدان المصرف المندمج لشخصيته المعنوية إلا أنه يستمر في ممارسة أعماله وذلك على حسب شكل الاندماج سواء أكان اندماج عن طريق الضم، حيث يجرى تعديل على النظام الداخلي للمصرف ولا ينقضي، أم عن طريق المزج فانه يكتسب الشخصية المعنوية للمصرف الدامج(١٦).

ويرى الباحث أن الطبيعة الاتفاقية لعملية الاندماج هي الأقرب إلى الصواب لأنها تقوم على أساس نظرية العقد حيث تتجه إرادة المصارف إلى خلق مصرف أخر يتمتع بالشخصية القانونية، إلا أن الاندماج عقد ذو طبيعة خاصة تفرضه طبيعة العمليات المصرفية.

ثانيا: أشكال الاندماج(١٧): نص نظام الشركات السعودي الجديد بالمرسوم الملكي م/ ١٣٢ وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١ (١٨)، في المادة (٢٢٥) منه على نوعين للاندماج وهما؛ الاندماج بطريق الضم والاندماج بطريق المزج، كما تناولت المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات ضوابط اندماج الشركات.

١ـ **الاندماج بطريق الضم:** يقصد به انضمام مصرفين أو أكثر بمصرف أخرى، مما ينشأ عنه زوال الشخصية المعنوية للأول وانتقال أصوله وخصومه إلى الثاني الذى يظل محتفظ بشخصيته المعنوية، ووفقا لهذا النوع من الاندماج يخلف المصرف الدامج المصرف المندمج في كافة الحقوق والالتزامات، وتعتبر هذه الصورة للاندماج هي الأكثر انتشارا، لسهولة إجراءات عملية الاندماج وقلة نفقاتها، فلا يتطلب الأمر إنشاء مصرف جديد الذى يتكلف مبالغ كبيرة سواء من أجل تأسيسه أم مواجهة ما يفرض عليه من أعباء ضريبية، أو إهدار لوقت طويل تستغرقه عملية التأسيس(١٩).

٢ـ **الاندماج بطريق المزج:** يقصد به امتزاج مصرفين أو أكثر، وعلى إثره تزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولهما وخصومهما إلى المصرف الجديد، فهذه الطريقة تقوم إذن على

حل المؤسسات المصرفية الداخلة في عملية الاندماج، بهدف مزجها في مصرف جديد برأس مال البنكين المندمجين وتنتقل إليه حقوق والتزامات البنوك المندمجة، ويخلفها في ذلك خلافة عامة وذلك في حدود ما تم الاتفاق عليه في عقد الاندماج، ومن ثم تختصم وحدها الحقوق والديون التي كانت للشركات المندمجة أو عليها [٢٠].

وتختلف تلك الطريقة من طرق الاندماج عن طريقة الضم والتي يبتلع المصرف الأقوى اقتصاديا فيها البنوك المندمجة، كما يظهر بجلاء عنصر الإرادة في هذا النوع من الاندماج الذي يتمخض عنه ميلاد شخص معنوي جديد؛ حيث يشترط النظام موافقة أجهزة كلا المصرفين.

ثالثا: محددات الاندماج المصرفي: تمثل الهدف الأساسي من عملية الاندماج المصرفي في الوصول بالمؤسسة المصرفية إلى حجم معين تتمكن من خلالها تحقيق زيادة في كفاءة إنتاجها وزيادة أرباحها عن طريق خفض التكاليف للدرجة الممكنة، مما يجعلها قادرة على مواجهة المنافسة المحلية الدولية، لذلك هناك مجموعة من المحددات التي يجب أخذها في الاعتبار لنجاح عملية الاندماج المصرفي والتي من أهمها ما يلى:

١. يجب تحديد الأهداف طويلة الأجل للمؤسسات المصرفية الداخلة في عمليات الاندماج، وذلك من خلال المعايير الحاكمة لعملية الاندماج مثل إلى أي مدى تتحسن الإيرادات المستقبلية، ودرجة مواكبة التطورات التكنولوجيا، ونسبة التواجد والانتشار في الأسواق، وتقديم خدمات وأنشطة جديدة[٢١].

٢. المبحث الثانين صحة وسلامة السياسات المصرفية للمؤسسات المصرفية الجديدة من منطلق أن الوحدات المصرفية ليست هي الأكبر فقط ولكن هي الأكثر سلامة مهما كان حجمها، من خلال إعادة تقييم الأداء وسياسات إدارة السيولة وسياسات الائتمان وسياسات الودائع وسياسات الاستثمار، وكذلك هيكل رأس المال وسياسات توزيع الأرباح وهيكل مصروفات التشغيل وغيرها من المصروفات بهدف الاطمئنان على توافقها مع خصائص وأهداف الكيان المصرفي الجديد الناتج عن الاندماج.

٣. موقف الكيان الإداري في المصارف الداخلة في عملية الاندماج، في ظل اختلاف الثقافات المختلفة في وسائل الإدارة وخاصة أن تحقيق الاندماج يتطلب إعادة هيكلة إدارة المصرفين الداخلين في الاندماج، الأمر الذى يتطلب ضرورة إعادة النظر إلى أدوار الكوادر الوظيفية في المصارف في إطار الأهداف طويلة الأجل المرغوب تحقيقها ، والعمل على حل كافة الإشكالات التي ومن ناحية أخرى العمل على كافة المشاكل المتعلقة بالعمالة في أسرع وقت لتعظم العائد للكيان المصرفي الدامج أو الجديد[٢٢].

٤. تفعيل دور الرقابة المصرفية على عملية الاندماج المصرفي، ورفع كفاءتها وتدعيم الملاءمة المالية وتطوير الأنظمة المصرفية وتحديثها بما يتوافق مع تطوير القطاع المصرفي، حيث أن الاندماج المصرفي لا يغني عن توافر نوع من الرقابة المصرفية الفعالية في البنوك المندمجة ذاتها، بما لا يتعارض مع طبيعة العمليات المصرفية والمالية التي يجب أن تؤدى بالدقة الكافية وبأسلوب يتسم بالسرعة والمرونة [٢٣].

المبحث الثاني

عوامل تنامى فكرة الاندماج المصرفي في المملكة العربية السعودية

اندماج المصارف تعتبر أحد أهم أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ ؛ حيث ورد فيها" وسنمكن البنوك وغيرها من المؤسسات من مواءمة منتجاتها المالية لتتناسب مع احتياجات كل قطاع، والتي تتراوح بين المنتجات المالية المحققة للمشروعات الضخمة، والدعم الملائم لاحتياجات الأعمال الصغيرة وغيرها من المنتجات".، وبالتالي سوف بين مبررات اللجوء إلى سياسة الاندماج من خلال مطالعة الرؤية، والنتائج المترتبة على عملية الاندماج، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: مبررات وضرورة اللجوء إلى سياسة الاندماج المصرفي.

المطلب الثاني: سمات ونتائج عملية الاندماج المصرفي.

المطلب الأول

مبررات وضرورة اللجوء إلى سياسة الاندماج المصرفي

تعددت المبررات التي تقود المصارف وخاصة الصغيرة منها إلى البحث سياسة الاندماج وهو ما عادة يعرف بالأثر التآزري وهى تقوم على فكرة الريادة واحتواء الكل كافة الجزئيات، حيث يؤدى حدوث مزايا عديدة للاندماج المصرفي مثل فتح أسواق مصرفيه جدية وخلق العديد من مصادر الإيرادات وتحسين عملية الربح وزيادة القدرة التنافسية في ظل ما يسمى بالعولمة المالية والمصرفية[٢٤].

أولا: التطور الملحوظ في دور المصارف تجاه تعزيز الاقتصاد القومي السعودي: لقد شهد العمل في القطاع المصرفي تغيرا جذريا، فلم يعد الأمر قاصرا على الدور التقليدي لها وإنما تطور أدائها وامتد عملها إلى مجالات جديدة، بالإضافة إلى توسعها في مجالاتها، ويعد هذا التغيير ثمرة حقيقية للتغيرات الجذرية مع ظاهرة التحرر التي طالت كافة العمليات وامتدت إلى معظم القطاعات، والتي على إثرها قامت معظم الدول بإلغاء العديد من القيود والحواجز التي كانت تحول دون ممارسة المصارف للعديد من أنشطتها، فقد قامت المصارف بالإضافة كما أوضحنا لخدماتها المالية بتقديم خدمات أخري مثل تمويل الاستثمارات الصناعية طويلة الأجل وإنشاء المشروعات الإنتاجية وتقديم ما يلزمها من تمويل[٢٥].

ثانيا: التوسع التدريجي في الأنشطة القائمة: قامت مصارف السعودية بمواكبة التكنولوجيا المستحدثة فلم يعد الدور مقتصرا على الخدمات التقليدية والتي تتفق مع الشكل الذي تتخذه، فقد توسعت تقديم أنشطة خدمات المعلومات أو في أنشطة الأوراق المالية أو التأمين، فلم تعد المصارف تعتمد على الفائدة في مواردها، وإنما تتسابق في الاعتماد على الموارد المتحصلة من خدمة المعلومات المالية[٢٦].

كما اتجهت إلى التوسع في أنشطة الأوراق المالية، وذلك بعد إلغاء القيود التي كانت تحد من القيام بها. فبعد هذا الإلغاء توسعت المصارف السعودية في عمليات الإصدار وصناعة السوق والسمسرة، وذلك بالإضافة إلى القيام بالخدمات التأمينية، سواء تم هذا من خلال الاندماج مع

شركات التأمين أو المساهمة معها في تأسيس فروع مشتركة أو قيام كل منهما بتقديم خدمات الآخر.

ثالثا: محاولة تطرق المصارف التي فتح مجالات جديدة بعيدة عن الأنشطة المصرفية التقليدية: فانخفاض العائد من متحصلات نشاطاتها التقليدية جعلها تعمل على فتح مجالات جديدة كالقيام بالأنشطة الاستثمارية. فمع الارتفاع الحاد في معدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، وأيضا تعاظم حدة المنافسة العالمية في أنشطة الأوراق المالية، كان من الضروري تطرق المصارف إلى مزاولة مختلف الأنشطة التجارية والاستثمارية فلم تعد خدمات المصارف قاصرة على الأنشطة التقليدية كقبول الودائع ومنح الائتمان والتأجير التمويلي، وإنما تشمل بالإضافة إلى ذلك الخدمات الاستثمارية، فهناك ما يسمى بالمصرف الشامل أو السوبر ماركت المالي والتجاري، وذلك بعد التحول من الوساطة المالية إلى الوساطة التجارية من خلال تأسيس مواقع لعرض منتجات البائعين يزورها المشتريين، وتقديم خدمة حماية العملاء ضد مخاطر المعاملات الإلكترونية، فضلا عن مساندة الشركات الصغيرة والحرفيين في تأسيس مواقع توفر خدمة عرض الفواتير الإلكترونية وتحصيلها[٢٧].

فساير تطبيق سياسات التحرر في الأنشطة والخدمات المالية توسع في مفهوم الدور الذي تلعبه المصارف في الحياة المالية والتجارية، كالتجزئة المصرفية وائتمان المستهلكين وشراء وبيع وإدارة وإنشاء الشركات التي تمثل العمود الفقري لرأس المال كشركات الوساطة وإدارة الاكتئاب والتقويم والمقاصة وحفظ الأسهم. هذا فضلا عن العمل على الاستثمار المباشر في البنوك العربية، لما لذلك من دور كبير في دفع القطاع الخاص لدخول مجال الاستثمار المباشر وتنمية المجتمعات[٢٨].

رابعا: التغلب على التحديات التي تواجه المؤسسات المالية غير المصرفية: فوجود هذه الأخيرة لن يؤدى فقط إلى زيادة حدة المنافسة وقلة عدد العملاء، إلا أنه يمثل تهديدا خطيرا للربحية، فعلى الرغم من وجود عوامل تقلل إلى حد ما من دخول منافسين جدد إلى سوق الخدمات المالية كعبء تكوين شبكة علاقات مع العملاء، فضلا عن تميز من سبقه لهذه السوق وتهيئته لنفسه مركزا سوقيا معينا، فان الضوابط والقيود التي وضعتها اتفاقية تحرير الخدمات من شأنها تيسير دخول هؤلاء المنافسين وتقديمهم للخدمات التي تقدمها المؤسسات المصرفية، خاصة في ظل مبدأي النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية المتماثلة، فمع نمو أسواق رأس المال تعرضت المصارف عموما للمنافسة من هذه المؤسسات بدرجة مختلفة، مما استدعى ضرورة تطويرها لأنشطتها وأعمالها وخاصة بعد تعرضها لمخاطر متعددة نتيجة تقلبات أسعار الصرف والفائدة في السنين الأخير[٢٩].

فالمؤسسات المالية غير المصرفية تشكل أحد أركان المنافسة الحالية للمؤسسات المالية المصرفية، إذ إليها تلجأ المؤسسات لتمويل مشروعاتها الكبرى، خاصة بعد سماح الدول لها بالقيام بإقراض عملائها وغيره، وتتزايد حدة المنافسة التي تشكلها هذه المؤسسات من دولة لأخرى، وذلك بحسب درجة نمو السوق المالي بها، وما تتمتع به من مزايا أو مدى خضوعها للرقابة

المصرفية، فمع التطور الذى شهدته أسواق رأس المال أدى إلى عدم عملية اقتصار التمويل على المؤسسات المصرفية، فلم تعد هذه الأخيرة هي المصدر الوحيد لتمويل الاستثمارات أو تقديم القروض إلى المؤسسات الكبرى، بل نافستها في ذلك شركات وصناديق الاستثمار أو الادخار أو شركات التأمين الأمر الذي يقتضى رفع الكفاءة العالية والتقنية لهذه المؤسسات المصرفية حتى يمكنها تطوير أنشطتها وأعمالها بما يحفظ لها في النهاية مكانتها ويمكنها من اجتذاب العملاء أو على الأقل الاحتفاظ بهم(٣٠).

ويمكن القول أنه إذا نجحت مثل هذه المؤسسات غير المصرفية في القيام ببعض الوظائف والأعمال التي اعتادت المصارف التقليدية أن تؤديها لسنوات طويلة، فإنها تستطيع أن تجذب وتستميل أعداد كبيرة من العملاء من خلال أسعار الفائدة المرتفعة على الودائع، وأسعار الفائدة المنخفضة على القروض والرسوم الخفيفة على الاستخدام ومن ثم سيكون موقف المصارف في وضع حرج مما يؤدى إلى الحاجة إلى تبني سياسة الاندماج.

خامسا: العمل على تقليل المخاطر التي تتعرض عليها المصارف: فهذه السياسة تلعب دورا مؤثرا في تعزيز القدرة التنافسية، طالما أنها تمنحها المقدرة على التميز على غيرها من المنافسين، فضلا عن قدرتها على جذب أو التأثير على العملاء وهذا يمكنها من تقليل المخاطر الناجمة عن المنافسة خاصة الدولية(٣١).

فالمقدرة التنافسية التي تنتج عن تبني هذه الآلية ، إذا ما تم ضبطها بعناية تساعد على نجاح المصارف في تأدية دورها والقيام بوظيفتها لإرضاء العملاء وولائهم من ناحية، وزيادة الحصة السوقية للمؤسسة من ناحية أخرى. فمادام أن الاندماج يمنح المؤسسات القدرة على التميز، فإن هذا من شأنه رفع المهارات والقدرات الفنية والتقنية، ليس فقط للقائمين على إدارتها ولكن أيضا للمؤسسة ككل.

وبالتالي فالاندماج يقلل من المخاطر الملازمة للأعمال المصرفية، سواء تلك الناشئة عن تحرير كافة المبادلات المالية والتجارية من كافة القيود، أو الناتجة عن تغلغل أنشطة الشركات متعددة الجنسيات أو دولية النشاط، أو الناشئة عن قيام البنوك الأجنبية بفتح فروع لها في كافة الدول وما يخلفه ذلك من مخاطر لما تتميز به هذه البنوك من تقديم الخدمات متطورة وسريعة ومستحدثة، فضلا عما تتمتع به من مرونة في الأداء، بالإضافة إلى أنه يجعل المؤسسات المندمجة قادرة على تطبيق كافة المعايير الدولية التي تضعها المؤسسات المالية العالمية بغرض توفير وضمان رأس المال(٣٢).

سادسا: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي السعودي والحفاظ على سلامته: فمن أهم دوافع الاندماج المصرفي في المملكة هو إعادة هيكلة المصارف بالشكل الذى يجعله مواكبا للتطورات الملحوظة في الساحة المصرفية وذلك عن طريق الاندماج وحمايته من التقلبات التي تعصف بالثقة فيه، وتدريب الكوادر البشرية على التقنيات الحديثة لأنه الأداة الفعالة في نجاح عملية الاندماج وما يلازمها من تحديث وتطوير وشمولية في تقديم الخدمات.

سابعا: مواكبة متطلبات معايير لجنة بازل والتي أكدت على ألا يقل رأس المال المصرف عن ٨% من المطلوبات وبالتالي فإن عملية الاندماج تعالج ذلك لأنها تعمل على زيادة راس المال للمصارف المندمجة وبالتالي تكتسب ثقة المصارف الدولية والمؤسسات العالمية الأخرى(٣٣).

المطلب الثاني

سمات ونتائج عملية الاندماج المصرفي

أولا: مزايا الاندماج: حقق الاندماج العديد من المزايا منها

١. إتاحة الفرصة أمام المصارف المندمجة لتحقيق أرباح أفضل نظرا لما يحققه من استخدام أمثل لأدوات العمل، إذا ما قورن ذلك باستخدامها السابق على عملية الاندماج، أي أنها تعمل على إعادة هيكلتها بشكل يجعلها تعيد نفسها في الأسواق مره أخرى، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تعظيم قاعدة رأس المال والتي يمكن من خلاله الاستمرار في السوق المالي، بل والأكثر من ذلك غزو الأسواق الأخرى، مما يخلق استراتيجية دفاعية لمواكبة الإشكاليات التي تواجه المصرف المندمج.

٢. تعمل عملية الاندماج المصرفي على مواجهة سياسة العولمة المالية، فيتم اللجوء إليها لمواجهة ما فرضته سياسة التحرير العالمية، والتي أرستها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، من مبادئ والتزامات وأهمها مبدأ النفاذ إلى الأسواق ومبدأ المعاملة الوطنية المتماثلة(٣٤).

٣. فتح الباب أمام للمؤسسات المصرفية للمنافسة المشروعة، على الرغم من أن هناك بعض الآراء التي كانت تعارض فكرة الاندماج بدافع أنها تضع نهاية للمنافسة وتساعد على الاحتكار، إلا أنه وعلى العكس من ذلك فان آلية الاندماج لها ثقلها وتأثيرها الإيجابي الكبير على الاقتصاد القومي خاصة السعودي فما تملكه المصارف المندمجة من إمكانات هائلة وقدرات عالية وطاقات ضخمة يستدعى النظر إليها بعناية وبعين ثاقبة، لما تلعبه من دور وتمارسه من تأثير على تطور الاقتصاد القومي السعودي، فضلا عن دورها في حماية المصارف الوطنية ومساعدتها على الصمود أمام المصارف الأجنبية(٣٥).

٤. يعمل عملية الاندماج على زيادة ثقة العملاء في المصارف، نظرا لما يؤدى إليه من تطورات هائلة في المصرف الجديد، بالإضافة إلى خفض التكلفة الخدمة المصرفية، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية مع تلك المصارف الكبرى القادرة على العمل في ظل هذه التطورات، وتلك أمور يصعب تحقيقها من خلال تبنى سياسة خصخصة المصارف، لما تؤدى إليه تلك السياسة من إثارة الخوف لدى المودعين(٣٦).

٥. الاستفادة من المزايا الضريبية من خلال إعفاء المصارف المندمجة من الضرائب لعدد من السنوات، أو خصم خسائر البنوك المندمجة من أرباح المصارف الأخرى المشاركة في الاندماج، لتخفيض الوعاء الخاضع للضريبة، وهذا يعظم عوائدها، التي تساعد في تكوين وفرات اقتصاديه تسهم في تحقيق الرؤية(٣٧)، وهذا ما تناولته المملكة من تقديم إعفاءات ضريبية تشجيعا على سياسة الاندماج.

٦. عملت على زيادة فرص الاستثمار في الخدمات المالية وذلك نتيجة ارتفاع لقيم السوقية لأسهم المصارف المندمجة الأمر الذى يعظم من قيمة

الاستثمارات، وهذا من متطلبات رؤية ٢٠٣٠ خاصة مع تبنى المعاملة الوطنية وإلغاء كافة أشكال أو صور التمييز في المعاملة بين الخدمات المالية التي تقدمها المصارف الأجنبية والخدمات وبين ما تقدمها المصارف السعودية.

ثانيا: العيوب التي تترتب على تبني سياسة الاندماج: فعلى الرغم من المزايا السابق الإشارة لها إلا أنه توجد عيوب لهذه الآلية والتي من شأنها التأثير على القطاع المصرفي ككل ومنها:

١. الوضع الاحتكاري وشبة الاحتكاري في المؤسسات المصرفية والمالية والتي تلجأ إليه بعض المصارف، وذلك من خلال إبرام عمليات الاندماج للمصارف خاصة الصغير والغير قادرة على الوفاء بمتطلبات لجنة بازل والخاصة بتوفير رأس المال المطلوب، مما يؤدى إلى حدوث خلل في الأسوق المصرفية واختفاء الأهداف الأساسية من الاندماج، مما يؤثر سلباً على سير العمل المصرفي(٣٨).

٢. نظراً لعدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفي، فمن الصعب معرفة النتائج المترتبة علي إبرامها خاصة أنها عملية شديدة التعقيد تحتاج إلى خبرات وكفاءات قادرة على وضع سياسة ناجحة لها، بالإضافة إلى الاندماج قد يؤثر على ثقة العملاء، نظرا للتركيز في الصناعة المصرفية إلى درجة الحد من الاختيارات المتاحة أمام العملاء وارتفاع معدلات الرسوم المصرفية نتيجة لهذا التركز (٣٩).

٣. زيادة احتمالية تعثر المصارف الدامجة على الاقتصاد ككل، حيث أن إفلاس أو تعثر مصرف كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية كما هو الحال في دول العالم اليوم إثر الأزمة العالمية، خاصة مع دخول المصارف في مجالات الاستثمارات في المجالات المختلفة من أجل تعزيز الربح مما يؤدى إلى زيادة درجة المخاطر (٤٠).

٤. الاختلاف الثقافي بين الكيانات الإدارية للمصرف المندمج مع المصرف الدامج وسياسته في الإدارة قد يؤدى إلى العمل على تقليص عدد من الكوادر البشرية أو تغيير درجاتهم الوظيفية مما ينعكس بالسلب على الأداء الإداري والإنتاجي للمصرف الدامج .

ثالثا: حقوق المصارف المشاركة في عملية الاندماج والتزاماتهم: يترتب على اندماج المصارف حقوق للمساهمين في المصرف المندمج والتزاماته، ومسؤوليات المصرف الدامج أو الناشئ بحسب الأحوال عن تلك الحقوق والتزامات في حدود أصول المصرف المندمج، أو طبقا للاتفاق المبرم في عملية الاندماج حيث بتمام عملية الاندماج تنقضي الشخصية المعنوية للمصرف المندمج:

١. **حقوق المصرف المندمج والتزاماته:** تنتقل جميع حقوق المصرف المندمج والتزاماته إلى المصرف الدامج أو الجديد الناشئ من الاندماج وفقاً لأحكام النظام. وبذلك يصبح المساهمون في المصرف المندمج مساهمون في المصرف الدامج، أو الجديد حسب نوع الاندماج، ويحصلون على حصص أو أسهم تقابل حصصهم أو أسهمهم في المصرف الدامج أو الجديد، ويتمتعون بذات الحقوق التي كانوا يتمتعون بها في المصرف المندمج، وللمساهمين الحق في التخارج من المصرف الدامج في حالة اعتراضهم على الاندماج وذات الحق يثبت للشركاء والمساهمين

في المصرف المندمج ، وذلك خلال المدة المقررة نظاما، ويعتبر المصرف الدامج أو الجديد خلفاً للبنك المندمج في حدود ما آل إليه من أصول[٤١]، ما لم يتفق في عقد الاندماج على غير ذلك. ويصبح المصرف الدامج ممثل في مجلس إدارته.

٢. **حقوق دائني المصرف المندمج:** أعطى نظام الشركات السعودي الجديد الحق لدائني البنك المندمج خلال خمسة عشر يوماً من نشر الإعلان عن الاندماج أن يعترضوا على الاندماج بخطاب مسجل إلى البنك أو بأي طريقة أخرى حددها النظام[٤٢].

وفى حالة عدم الوفاء بحقوق الدائنين الحالية على الرغم من اعتراضه، أو لم تقدم ضمانان كافيا للوفاء اذا كان أجلا، فلهم أن يتقدمه إلى الجهات القضائية المختصة خلال مدة ١٠ أيام قبل تاريخ اتخاذ قرار الاندماج، والجهة المختصة هنا تامر بالوفاء بالدين اذا كان حالا أو تقدم ضمان للوفاء به اذا كان آجلا

بل والأكثر من ذلك أنه إذا رأت الجهة المختصة أن الاندماج سترتب عليه أضرار جسيمة بحق الدائن المعترض دون تمكن الشكرة المندمجة أو الدامجة من الوفاء بالدين أو تقديم ضمان، فلها الحق أن توقف عمليه الاندماج ككل أو تأجلها بشرط أن يصدر قرارها قبل نفاذ قرار الاندماج، أما في حالة اذا كانت الجهة القضائية المختصة لم تصدر قرارها وصدر قرار بنفاذ الاندماج فيكون لها الحق في تعويض الدائنين نتيجة الأضرار التي تلحق بيهم في حالة ثبوت صحة مطالبتهم[٤٣]

٣. **حقوق المدنيين المصرف المندمج:** ومن الملاحظ أن المنظم السعودي لم يتعرض لحقوق المدنيين وموقفهم من عملية الاندماج ، لأن الاندماج انتقال شامل لذمة المصرف المندمج إلى المصرف الجديد، ويحل المصرف الدامج محل المصارف المندمجة في كل ما لها وما عليها[٤٤].

الخاتمة

يعتبر موضوع الاندماج المصرفي أحد الوسائل الضرورية لمعالجة الأزمة المصرفية للمصارف خاصة المصارف المتعثرة التي تعاني صغر حجم رأس المال، فكان لا بد من اللجوء إلى وسيلة للخروج من هذا المأزق، فبرزت ظاهرة الاندماج المصرفي لمواجهة الاحتياجات المحلية، والتحديات التي يتعرض لها العمل المصرفي، وقد توصلنا من خلال البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات منها:

أولا: النتائج

١. يعتبر الاندماج المصرفي أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المملكة العربية السعودية ضمن استراتيجية رؤيتها ٢٠٣٠ من أجل تطوير القطاع المصرفي وجعله قادرا على مواكبة التطورات الملحوظة في سوق المال المحلى والدولي، وذلك لوعي المملكة العربية السعودية أن الطريق إلى بناء اقتصاد قوي يعتمد على وجود قطاع مصرفي قادر على تخطي الأزمات، ويسهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

٢. اندماج البنوك هو الوسيلة الأفضل على خلق كيانات كبرى قادرة على العمل والمنافسة في ظل

السعي لتحقيق الرؤية؛ فهو ضرورة حتمية للبنوك الكبرى ومسألة حياة للكيانات المصرفية الصغرى؛ لأن السوق العالمي لا يقبل بوجود الضعفاء.

٣. يسهم اندماج البنوك في تحقيق التنمية المستدامة؛ لأن البنوك القوية وحدها هي التي تتمكن من تمويل كافة المشروعات كبيرها وصغيرها، وهذا يعد نوعاً من تحسين بيئة الأعمال التي على أثرها يتم استقطاب الكفاءات والتي تساهم في إحداث التنمية المستدامة من خلال القطاع الخاص، والتي تمده البنوك بما يحتاج إليه من تمويل مالي.

٤. كما أن الاندماج يؤدي إلى المنافسة، بما يؤدي في النهاية إلى زيادة صلابة الاقتصاد القومي السعودي في مواجهة الأزمات المالية، فضلا عن أن اندماج البنوك يؤدي إلى زيادة درجة السيولة في القطاع المصرفي مما يكون له أثر إيجابي على تحقيق قدر من الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة للعلاقة الإيجابية بين رأس المال ودرجة السيولة بما يخدم المصلحة العامة من خلال تدفقات الائتمان إلى القطاعات الحيوية، وهذا كله يسهم في تحقيق الرؤية.

ثانيا: التوصيات

١. ضرورة تبني سياسة الاندماج والاستفادة من تجارب عمليات الاندماج سواء في المملكة وغيرها من الدول الأخرى وتحليل الإيجابيات والسلبيات لهذا الاندماج، ودراسة مدى إمكانية قيام عملية الاندماج بين المصارف السعودية والبنوك الأجنبية مما يحقق التنمية الاقتصادية المطلوبة، طبقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠ في تحسين القطاع المصرفي .

٢. العمل على تقديم الدعم اللوجستي من خلال التدريب الفني للكيان الإداري لإخراجهم من دورهم التقليدي وجعلهم قادرين على مواكبة التطورات ودخول المصارف في الأنشطة المختلفة في الأسواق وذلك لزيادة وفرات رأس المال وتنمية الاقتصاد السعودي

٣. العمل بشكل مستمر على عقد العديد من ورش العمل والخاصة بشرح الأحكام المنظمة لعمليات الاندماج وسبل تفادي الوقوع في الأخطاء والكوارث الناتجة عن عمليات الاندماج.

٤. العمل على تشجيع الاندماج المصرفي بين البنوك العربية من أجل تطوير الاقتصاد المصرفي العربي المشترك والاستفادة من الخدمات المالية في الأسواق المالية الدولية من خلال تعديل الأنظمة المالية والمصرفية وتكثيف عمليات الإصلاح الاقتصادي لتحقيق سوق مصرفي عربي مشترك أكثر اندماجا، ومن ثم أكثر تكاملا مع الاهتمام بالكوادر البشرية بهدف رفع مستوى أدائه والتعامل بجدية مع التقنية المصرفية الحديثة من خلال شبكة الإنترنت.

٥. اقتراح للمنظم السعودي ضرورة وضع تنظيم مستقل خاص باندماج المصارف يوضح فيه الإطار القانوني للاندماج بداية من مراحل الاندماج حتى نفاذ الاندماج، وذلك من أجل تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وعدم الاقتصار على نصوص المواد الواردة في قانون الشركات والخاصة بالاندماج.

الهوامش

(١) الاريانى، محمود صالح قائد (٢٠١٣)، "اندماج الشركات كظاهرة مستحدثة "دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

(٢) موسى، محمد إبراهيم (٢٠٠٨)، " اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

(٣) عيد، خالد عبد القادر محمود(٢٠١٤)، مشروعية الاندماج المصرفي والآثار المترتبة عليه"، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد٥٥، ص٤٤٥ـ٤٨٨.

(٤) الشمري، على حسين على (٢٠١٨)، الإشكاليات القانونية لاندماج المصارف، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.

(٥) محرز، أحمد (بدون تاريخ نشر): اندماج الشركات من الوجهة القانونية، دراسة قانونية، منشاة المعارف، الإسكندرية، ص٧.

(٦) قرمان، عبد الرحمن السيد(١٤٣٩هـ)، العقود التجارية وعمليات البنوك طبقا للأنظمة القانونية المنفذة لرؤية المملكة ٢٠٣٠، دار الإجادة ، ص٢٤٥.

(٧) القليوبي، سميحة (١٩٩٢) الشركات التجارية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص١٣٧.

(٨) أحمد، عبد الفضيل محمد (١٩٩٣)، اندماج الشركات في ظل نظام الشركات السعودي، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد١، ص١٥٢.

(٩) أبو كليش، منيرة المبروك صالح(٢٠١٥)، الاندماج المصرفي نظرة شمولية، بحث منشور في مجلة المعرفة، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والتجارة، ترهونة، العدد٢، ص١٧٦.

(١٠) سفر، أحمد(٢٠٠٨) الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبى، لبنان، ص٥٢.

(١١) الباسط، هشام (١٩٩٢)، نظريات الدمج المصرفي، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية ، لبنان، اتحاد المصارف العربية ، ص٧.

(١٢) التونى، محمود أحمد (٢٠٠٣)، الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر، القاهرة، ص٨٧.

(١٣) عيد، خالد عبد القادر محمود(٢٠١٤)، مشروعية الاندماج المصرفي والآثار المترتبة عليه"، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد٥٥، ص٤٦٦.

(١٤) يستند أصحاب هذا الرأي في رأيهم أن الاندماج يتولد عن اتفاق قوامة تلاقى إرادة ممثلي المصارف على الاندماج وتبدأ بقيامهم بالمفاوضات وإعداد الدراسات في سرية تامة بإعداد برتوكول الاندماج الذي يتضمن الخطوط العريضة لتلك العملية والسياسات التي يتعين على أطرافه اتباعها، والكيفية التي يمكن على أساسها تقييم أصول وخصوم المصارف الداخلة في عملية الاندماج. مشار إليه لدى الصغير، حسام عبد الغنى (١٩٨٦)، النظام القانوني لاندماج الشركات، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص١٧٤.

(١٥) وبقصد بالانقضاء المبستر طبقا لهذا الراي أن المصرف المندمج ينقضي قبل تحقق أي سبب من أسباب انقضاء المصارف أو زوالها، وتقوم مسؤولية المصرف الدامج أو الجديد على أساس الخلافة العامة لانتقال الذمة المالية بكافة عناصرها من حقوق والتزامات للمصرف المندمج، وبهذا يمكن القول أن الاندماج وسيلة من وسائل إعادة هيكلة المصارف المتعثرة للتغلب على تمر بها من صعوبات مالية في سدا ديونها. مشار اليه لدى عبد الغنى، عبد الغنى النبوي(٢٠٢٣)، التكييف الفقهي لاندماج المصارف المالية " دراسة فقهية مقارنة، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، العد٤٢، ص٨١٢.

(١٦) يستند هذا الرأي إلى المصرف المندمج لا ينوى إنهاء نشاطه وتصفيه نشاطه وبالتالي لجأ إلى وسيلة الاندماج، إلا أن هذا الرأي يخالف الشخصية المعنوية اللازمة لاكتساب المصرف الحقوق ويتحمل الواجبات فهذه الشخصية المعنوية هي التي تمنح المصرف أهليه الأداء وبالتالي يكتسب الحقوق وتفرض عليه الالتزامات فليس من المتصور أن تزول الشخصية المعنوية ومع ذلك يبقى المصرف قائما ويزاول نشاطه. مشار إليه الخضيري، محسن أحمد (٢٠٠٧)، الاندماج المصرفي المنهج المتكامل لاكتساب البنوك والمصارف اقتصاديات الحجم ، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص١٧.

والذى يؤكد على ذلك ما نصت عليه المادة (٢٢٩) من نظام الشركات والخاصة بحقوق الشركة المندمجة والتزاماتها وأصولها وعقودها والتي تنص على " تنتقل بنفاذ قرار الاندماج جميع حقوق الشركة أو الشركات المندمجة والتزاماتها وأصولها وعقودها إلى الشركة الدامجة أو الشركة الناشئة عن الاندماج، وتعد الشركة الدامجة أو الناشئة عن الاندماج خلفا للشركة أو الشركات المندمجة".

(١٧) تنوعت أشكال الاندماج على حسب بواعث وأسبابه والظروف والأهداف من عملية الاندماج، فيمكن تقسيمها من حيث طبيعة نشاطها إلى اندماج أفقي واندماج راسي واندماج مختلط، أما من ناحية العلاقة بين اطراف عملية الاندماج فيمكن تقسيمها إلى اندماج طوعي، واندماج قسري، واندماج عدائي، كما يمكن تقسيمه وفقا لمعايير أخرى مثل الاندماج بالابتلاع التدريجي، والاندماج التفاضلي ، والاندماج بالحيازة ونقل الملكية، والاندماج بالامتصاص الاستيعابي مشار إليه لدي عبدالعال، طارق (٢٠٠٢) التقييم .تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص٢٤.

(١٨) حل هذا النظام محل نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ، ونظام الشركات المهنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٧) وتاريخ ١٤٤١/١/٢٦هـ.

(١٩) الجرم، رمزى صبحي مصطفى(٢٠١٣)، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص٢٤.

(٢٠) الاريانى، محمود صالح قائد (٢٠١٣)، باندماج الشركات كظاهرة مستحدثة "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢١) سعد، فوزية احمد عبد الحميد(٢٠٠٦)، جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية المصرية ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص٥٣.

(٢٢) مجاهد، إيمان احمد أمين (٢٠٠٤) ، تفعيل أهمية الاندماج المصرفي في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، بحث منشور في المؤتمر السنوي الدولي العشرون بعنوان صناعة الخدمات في الوطن العربي، رؤية مستقبلية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ص ٥٥.

(٢٣) الشمري، على حسين على (٢٠١٨)، الإشكاليات القانونية لاندماج المصارف، مرجع سابق ، ص٦٠.

(٢٤) زايدة، مهيب محمد (٢٠٠٦)، دوافع الدمج المصرفي ومحدداته في فلسطين، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة غزة، فلسطين، ص٥٣.

(٢٥) عوض الله ، صفوت عبد السلام (٢٠٠٢) ، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر السنوي السادس لكلية حقوق المنصورة تحت عنوان " التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربي"، ص١٠.

(٢٦) موسى، محمد إبراهيم (٢٠٠٨)، اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص١١١.

(٢٧) حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٣)، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص٦٤.

(٢٨) حلمي، هالة السعيد (٢٠٠٥) اندماج البنوك ، الدوافع والأثار، بحث منشور في مجلة الاقتصاد، جامعة القاهرة ، العدد٢٢، ص٧٢.

(٢٩) الملحم، أحمد عبد الرحمن (١٩٩٥) ، مدى مخالفة الاندماج والسيطرة الأحكام المنافسة التجارية، دراسة تحليلية مقارنة بين القانونين لأمريكي والأوروبي مع الإشارة إلى الوضع في الكويت، بحث منشور في مجلة الحقوق الكويتية، ص٣٢.

(٣٠) الدغيثر، عبد العزيز سعد (١٤٣٦هـ)، الرقابة على اندماج الشركات في ضوء الأنظمة المتعلقة بالمنافسة، رسالة دكتوراه، مقدمة للمعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص٦٤.

(٣١) الملحم، أحمد عبد الرحمن (١٩٩٥) ، مدى مخالفة الاندماج والسيطرة الأحكام المنافسة التجارية، مرجع سابق، ص١٨.

(٣٢) عبد الحميد، عبد العظيم (٢٠١٥)، الاندماج المصرفي وخصخصة البنوك، تحليل مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص٥٢.

(٣٣) النجار، إخلاص باقر هاشم(٢٠٠٧) ، الاندماج المصرفي في الوطن العربي مع إشارة خاصة لأقطار مجلس التعاون الخليجي، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد١٣، ص١٧٥.

(٣٤) زغلول، خالد سعد (٢٠٠٢)، العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية، بحث منشور في مجلة حقوق الكويت، العدد الأول، ص١٢٤.

(٣٥) الماحي، حسين(٢٠٠٣)، تنظيم المنافسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص٥٨.

(٣٦) حماد، طارق عبد العال، اندماج وخصخصة البنوك، مرجع سابق، ص١١.

(٣٧) الخضيري، محسن أحمد(٢٠٠٧) الاندماج المصرفي المنهج المتكامل لاكتساب البنوك والمصارف واقتصاديات الحجم، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ص ١٢٠..

(٣٨) حوحو، سعاد (٢٠١٢)، واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية، بحث منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد١١، ص١٤٤.

(٣٩) الجرم، رمزى صبحي مصطفى(٢٠١٣)، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٤٠) عطوان، مسعود يونس(٢٠١٠)، إنهاض المشروعات المتعثرة ووقايتها من الإفلاس" دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي، دار الوفاء القانونية، الإسكندرية، ص٨٦.

(٤١) المادة (٢٢٩) من نظام الشركات السعودي الجديد.

(٤٢) المادة (٢/٢٢٧) من نظام الشركات السعودي الجديد حيث نصت على " يكون لأى من دائني الشركات المندمجة الاعتراض على الاندماج بخطاب مسجل إلى الشركة أو بأي وسيلة أخرى يحددها الإعلان المشار اليه في الفقرة (١) من هذه المادة وذلك خلال(خمسة عشر) يوما من تاريخ الإعلان وعلى الشركة الوفاء بدين الدائن المعترض إذا كان حالا أو تقديم ضمان كاف للوفاء به اذا كان أجلا"

(٤٣) المادة (٣/٢٢٧) من نظام الشركات السعودي الجديد.

(٤٤) سعيد، أحمد عبد الوهاب(٢٠١٢)، الاطار القانوني لاندماج الشركات التجارية "دراسة مقارنة " القانون الفلسطيني، الأردني، المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص١٢٠.

المصادر

١. **أحمد، عبد الفضيل محمد (١٩٩٣):** اندماج الشركات في ظل نظام الشركات السعودي، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد١.

٢. **أبو كليش، منيرة المبروك صالح(٢٠١٥):** الاندماج المصرفي نظرة شمولية، بحث منشور في مجلة المعرفة، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والتجارة، ترهونة، العدد ٢.

٣. **الاريانى، محمود صالح قائد (٢٠١٣):** بعنوان" اندماج الشركات كظاهرة مستحدثة " دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

٤. **الباسط، هشام (١٩٩٢):** نظريات الدمج المصرفي، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، لبنان، اتحاد المصارف العربية

٥. **التونى، محمود أحمد (٢٠٠٣):**الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر، القاهرة.

٦. **الجرم، رمزي صبحي مصطفى (٢٠١٣):** اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

٧. **الخضيري، محسن أحمد(٢٠٠٧):** الاندماج المصرفي المنهج المتكامل لاكتساب البنوك والمصارف واقتصاديات الحجم، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

٨. **الدغيثر، عبد العزيز سعد (١٤٣٦هـ):** الرقابة على اندماج الشركات في ضوء الأنظمة المتعلقة بالمنافسة، رسالة دكتوراه، مقدمة للمعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٩. **الشمري، على حسين على (٢٠١٨):** الإشكاليات القانونية لاندماج المصارف، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.

١٠. **الصغير، حسام عبد الغنى (١٩٨٦):** النظام القانوني لاندماج الشركات، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

١١. **القليوبي، سميحة (١٩٩٢):** الشركات التجارية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٢. **الماحي، حسين(٢٠٠٣):** تنظيم المنافسة، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٣. **الملحم، أحمد عبد الرحمن (١٩٩٥):** مدى مخالفة الاندماج والسيطرة الأحكام المنافسة التجارية، دراسة تحليلية مقارنة بين القانونين لأمريكي والأوروبي مع الإشارة إلى الوضع في الكويت، بحث منشور في مجلة الحقوق الكويتية.

١٤. **النجار، إخلاص باقر هاشم(٢٠٠٧):** الاندماج المصرفي في الوطن العربي مع إشارة خاصة لأقطار مجلس التعاون الخليجي، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد١٣.

١٥. **حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٣):** اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.

١٦. **حلمي، هالة السعيد (٢٠٠٥)**: اندماج البنوك، الدوافع والأثار، بحث منشور في مجلة الاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد٢٢.

١٧. **حوحو، سعاد (٢٠١٢)**: واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية، بحث منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد١١.

١٨. **زايدة، مهيب محمد (٢٠٠٦)**: دوافع الدمج المصرفي ومحدداته في فلسطين، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة غزة، فلسطين.

١٩. **زغلول، خالد سعد (٢٠٠٢)**: العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية، بحث منشور في مجلة حقوق الكويت، العدد الأول.

٢٠. **سعد، فوزية احمد عبد الحميد(٢٠٠٦)**: جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢١. **سعيد، أحمد عبد الوهاب(٢٠١٢)**: الاطار القانوني لاندماج الشركات التجارية "دراسة مقارنة " القانون الفلسطيني، الأردني، المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

٢٢. **سفر، أحمد(٢٠٠٨)**: الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبى، لبنان.

٢٣. **عبدالعال، طارق (٢٠٠٢)**: التقييم .تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

٢٤. **عبد الغنى، عبد الغنى النبوي(٢٠٢٣)**: التكييف الفقهي لاندماج المصارف المالية " دراسة فقهية مقارنة، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، القاهرة، العد٤٢.

٢٥. **عوض الله، صفوت عبد السلام (٢٠٠٢)**: الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر السنوي السادس لكلية حقوق المنصورة تحت عنوان "التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربي".

٢٦. **عبد الحميد، عبد العظيم (٢٠١٥)**: الاندماج المصرفي وخصخصة البنوك، تحليل مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية.

٢٧. **عطوان، مسعود يونس(٢٠١٠)**: إنهاض المشروعات المتعثرة ووقايتها من الإفلاس" دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي، دار الوفاء القانونية، الإسكندرية.

٢٨. **عيد، خالد عبد القادر محمود(٢٠١٤)**: مشروعية الاندماج المصرفي والآثار المترتبة عليه"، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد٥٥.

٢٩. **قرمان، عبد الرحمن السيد(١٤٣٩هـ)**: العقود التجارية وعمليات البنوك طبقا للأنظمة القانونية المنفذة لرؤية المملكة ٢٠٣٠، دار الإجادة.

٣٠. **مجاهد، إيمان احمد أمين (٢٠٠٤)** : تفعيل أهمية الاندماج المصرفي في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، بحث منشور في المؤتمر السنوي الدولي العشرون بعنوان صناعة الخدمات في الوطن العربي، رؤية مستقبلية، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

٣١. **محرز، أحمد (بدون تاريخ نشر)**: اندماج الشركات من الوجهة القانونية، دراسة قانونية، منشاة المعارف، الإسكندرية.

٣٢. **موسى، محمد إبراهيم (٢٠٠٨)**: اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.